جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	قسم العلوم المالية والمحاسبة
السنة الثالثة: محاسبة ومراجعة	مقياس: مراجعة مالية	أستاذ المقياس: الدكتور صـــــراوي مـــــراد
السنة الجامعية: 2023م /2024م	السداسي السادس	من فيفري إلى جوان 2024م

المحاضرة الأولـــــى:

مفاهيم مفتاحية حول مهنة المراجعة المالية:

1. مفاهيم هامة حول المراجعة والمالية وتدقيق الحسابات:

يعني التأكد من سلامة سير العمل المحاسبي وفق الأنظمة والمعايير والأهداف المحاسبية المتعارف عليها. التدقيق هو مجموعة المبادئ والمعايير والقواعد والأساليب التي يمكن بواسطتها القيام بفحص انتقادي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية والمعلومات المسجلة في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية للشركة المعنية، بهدف إبداء رأي فني محايد عن مدى تعبير القوائم المالية الختامية عن نتيجة الدورة المالية من ربح أو خسارة وعن قائمة الميزانية (الوضعية المالية) في نهاية فترة محددة.

المراجعة تعني التأكد من صحة أي عمل من الأعمال، وذلك بفحصه وإعادة دراسته. لكن هناك فرع من فروع الدراسات المحاسبية والمالية، يسمى باسم **"المراجعة"**، في هذه الحالة تكتسب هذه الكلمة معنى خاص، هو "الدلالة على المهنة المسماة بهذا الاسم، وهي مراجعة الحسابات، أي الفن الذي تستخدمه في أداء مهمتها".

التدقيق المالي بالإنجليزية: (Financial Audit)، وبالفرنسية (Audit Financier) التدقيق له علاقة مباشرة بمهنة المحاسبة، ولكنه تخصص مستقل بذاته، والتدقيق يوجد على نوعان أساسيان: **التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، والتدقيق المالي من مهام المدقق الخارجي.**

تستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان للتحقق من صحة المعلومات المحاسبية والمالية التي تعتمد عليها الأطراف ذات المصلحة بالشركات والمؤسسات في إتخاذ القرارات ورسم السياسات.

إن كلمة تدقيق (**Auditing**) مشتقة من كلمة لاتينية Audire، والتي تعني **الاستماع**، وفي الفرنسية **(Ecouter)**، والفعل في الإنجليزية هو **(To audit)** ويترجم الفعل السابق على أنه" **فحص، راقب، فتش"** أو تقابله في الفرنسية الأفعال **(Vérifier, Surveiller, Inspecter)**.

ويضطر أصحاب الشركات الاقتصادية دائما إلى ممارسة المراقبة عليها، وبصفة عامة يرتكز التدقيق المالي على فحص ما يقوم به المهنيين في مهنة المحاسبة حول كيفية التسجيل المحاسبي، والتأكد من صحة ما هو وارد من معلومات في القوائم المالية، ومقارنتها بمحددات التقييم المتعلقة بذلك النشاط.

يعتبر التدقيق المالي، وبدون أي أشك على أنه النوع الأكثر شيوعا، وأكثرهم قدما في عملية المراجعة. وتم توسيع نشاط التدقيق، ليشمل جميع جوانب عمل الشركات، ليصبح لدينا التدقيق الاجتماعي، التدقيق القانوني، التدقيق الصناعي...إلخ.

أما التدقيق كمفهوم، فيمكن الإشارة إلى أن هناك عدد معتبر من التعاريف، نورد ما نراه كافيا لتبسيط القضية وتوضيح الرؤية، فهناك من يرى وبكل بساطة أن التدقيق ما هو إلا "فحص القوائم المالية للمؤسسة، وذلك بتدقيق مدى مصداقيتها، صحتها، درجة الوفاء، وهذا الفحص يجريه مهني مستقل يدعى المدقق أو المراجع".

وأما الجمعية المحاسبية الأمريكية ذهبت إلى أبعد من ذلك، وعرفت التدقيق على أنه: "عملية منظمة ومنهجية، لجمع الأدلة والقرائن التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وتقييمها بشكل موضوعي، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة، وتوصيل ذلك إلى الأطراف المعنية".

وعرفه كذلك آخرون بأنه: "اختبار تقني صارم وبناء، بأسلوب من طرف مهني مؤهل ومستقل، بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة، وعلى مدى احترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات، في كل الظروف، وعلى مدى احترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها، في الصورة الصادقة على الموجودات وفي الوضعية المالية، ونتائج المؤسسة".

2. تعريف التدقيق المالي من خلال المدقق:

أما عن التدقيق المالي بالنسبة للمدقق، فهو عبارة عن عدة خطوات يتم القيام بها من قبل المدقق، لكي يتم فحص كافة السجلات والقوائم المالية والمستندات المرتبطة بهذه القوائم، والعمل على التحقق من كافة البيانات والمعلومات المسجلة في القوائم المالية، طبقا لكافة المبادئ المحاسبية والمالية، لكي يتم إبداء الرأي في التقرير الذي سيقدمه إلى الجهة التي قامت بتعيينه.

ومن خلال ما تم تقديمه من التعاريف خاصة ما ذهبت إليه الجمعية الأمريكية، يمكن إبراز مميزات وصفات التدقيق كما يلي:

- التدقيق عملية منتظمة ومنهجية، وهذا يعني اعتماد المدقق على التخطيط المسبق، ووضع برنامج لعملية التدقيق؛
- يعتمد التدقيق على جمع وتقديم الأدلة والقرائن؛
- التقويم بشكل موضوعي يدل على اعتماد بشكل أساسي على الحكم الشخصي للمدقق؛
- المدقق شخص مهني مؤهل ومستقل؛
- توصيل نتائج التدقيق إلى الأطراف المختلفة من خلال تقرير المدقق.

وأما جمهور الأكاديميين والمهنيين الجزائريين، فيغلب على دراساتهم وأبحاثهم تأثير المدرسة الفرنسية، لذلك فإن مصف الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين الفرنسي يعرف التدقيق على أنه: "فحص من مهني مؤهل ومستقل لإبداء رأي حول انتظام ومصداقية الميزانية، وحسابات النتائج لمؤسسة ما". وهذا التعريف يطغى كثيرا في الجزائر، ويعتمد في الكثير من الحالات.

3. فرضيات المراجعة:

طبيعة ونوعية المشاكل وتنوعها، والتي هي بصدد الحل من طرف المراجعة، جعل وضع مجموعة من الفرضيات، والتي تمثل الإطار النظري الذي يمكن الرجوع إليه في عمليات المراجعة أمرا ضروريا.

فرضيات المراجعة: تتمثل في العناصر التالية:

- البيانات المالية قابلة للفحص؛
- لا وجود لتعارض المصالح بين المراجع وإدارة الشركة المعنية بالتدقيق؛
- خلو القوائم المالية والمعلومات الأخرى التي تقدم للفحص من الأخطاء المادية؛

- وجود نظام للرقابة الداخلية سليم يبعد احتمال حدوث أخطاء جوهرية في التسجيل المحاسبي؛
- التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية، يؤدي إلى الحصول على قوائم مالية سليمة، وبالتالي التعبير الصحيح عن الوضعية المالية للمؤسسة ونتائج أعمالها؛
- العناصر والمفردات التي كانت صحيحة في الماضي، تبقى كذلك في المستقبل إلى وجود دليل يعبر عكس ذلك؛
- مراجع الحسابات الخارجي يقوم فقط بإبداء الرأي عن المعلومات المالية؛
- فرض التزامات مهنية على المراجع تتناسب مع مركزه.

4. أهداف التدقيق:

لقد صاحب تطور مهنة التدقيق تطورا في أهدافها وغاياتها، وفي الطرق والإجراءات والوسائل وتقنيات التحقق والفحص، وكذلك ازدادت الحاجة إلى الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية، خاصة القبلية منها، لما لها من دور وقائي فعال في منع حدوث الأخطاء، وتريح المدقق وتخفض تكاليف التدخل، وتطور التدقيق مر بمراحل يلخصها البعض فيما يلي:

- **قبل عام 1900:** كان الهدف من التدقيق اكتشاف التلاعب والاختلاس والأخطاء، ولذلك كان التدقيق تفصيلي، وفي هذه المرحلة لم **يكن هناك اهتمام بنظام الرقابة الداخلية؛**

- **من 1905 حتى 1940:** في هذه المرحلة كان الهدف من التدقيق تحديد مدى سلامة المركز المالي وصحته، **بالإضافة إلى اكتشاف التلاعب والأخطاء،** ولذلك كانت في هذه المرحلة **بداية الاهتمام بالرقابة الداخلية؛**

- **من 1940 حتى 1960:** كان الهدف من التدقيق، هو تحديد مدى سلامة قائمة الميزانية، وتم التحول نحو التدقيق الاختباري، والذي يعتمد على متانة وقوة نظام الرقابة الداخلية.

- **بداية من 1961:** تعددت أهداف التدقيق لتشمل:

✓ مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها، والتعرف على ما حققته من أهداف، ودراسة الأسباب التي حالت دون الوصول إلى الأهداف المحددة؛

✓ تقييم نتائج الأعمال بالنسبة إلى ما كان مستهدفا منها؛

✓ القضاء على الإسراف، من خلال تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة في جميع نواحي النشاط؛

✓ تحقيق أقصى قدر من الرفاهية لأفراد المجتمع.

والملاحظ أن للتدقيق شقين أساسيين، فالأول يهدف إلى **منع وقوع الأخطاء** من خلال الرقابة القبلية والذاتية. وأما الشق الثاني، فمهمته ليست اكتشاف الغش والأخطاء فحسب، وإنما إظهار أسباب وقوع هذه الأخطاء والغش عند قيام المدقق بمهمته، وإعطاء توجيه استشاري لتحسين نظام الرقابة الداخلية، حتى لا تتكرر تلك الأخطاء مستقبلا.

وعموما، يمكن القول، بأن التدقيق المالي والمحاسبي يهدف إلى التحقق من بعض الأمور، نوجز أهمها فيما يأتي:

✓ أن النظام المحاسبي سليم، والضبط الداخلي كفء، والسجلات والقوائم المالية ملائمة لطبيعة النشاط الذي تقوم به؛

✓ أن الميزانية وجدول حسابات النتائج، أو أي قائمة ختامية أخرى، تتناسب مع السجلات المساعدة؛

✓ أن المنشأة تملك كافة أصولها التي تظهر في قائمة الميزانية، وأن القيم التي تظهر بها، هي قيم صحيحة؛

✓ أن الخصوم الظاهرة في قائمة الميزانية تظهر بقيمها الحقيقية؛

✓ أن المنشأة قد التزمت بالمتطلبات القانونية كافة (مثلا وجوب قيام المنشأة بعملية الجرد، أو تسجيل الإهتلاك مرة على الأقل في السنة على الأقل).

5. أنواع التدقيق:

يمكن عرض وتصنيف وتبويب التدقيق من زوايا متعددة، على النحو التالي:

أولا. تبويب التدقيق من حيث حدوده: يمكن أن نميز بين نوعين:

أ. **التدقيق الكامل:** يعني فحص كل السجلات والقوائم المالية والقيود المحاسبية والبيانات والوثائق التي لها صلة بالعمل المحاسبي دون إستثناء، ويكون هذا النوع عادة من التدقيق، عندما يكون حجم العمليات والوثائق...إلخ محدود، فهنا لا يلجأ المراجع إلى أخذ العينات لربح الوقت، لأنه لا يوجد أي قيود على عمل المراجع، أي أنه ليس متعاقد مع المؤسسة على تدقيق عمليات معينة دون غيرها؛

ب. **التدقيق الجزئي:** هو عكس التدقيق الكامل تماما، أي أن عمل المراجع يقتصر فقط على بعض السجلات أو العمليات المحاسبية دون غيرها، والمراجع هنا ليس مسؤولا عن أية أخطاء أو أضرار يتم إكتشافها بالرجوع إلى القوائم المالية والمستندات والوثائق المرافقة لها، أي أن عمل ونطاق المراجعة محدود في هذا النوع من التدقيق، ولكي لا يحاسب المراجع عن الأخطاء التي يتم اكتشافها خارج إطار تكليفه، لا بد أن يكون العقد المكتوب والمبرم بين الطرفين يشير إلى فقط إلى مراجعة نوع معين من العمليات، كالإتفاق على مراجعة عناصر قائمة الميزانية، أو الإتفاق على تدقيق عمليات النقدية الخاصة بالمشتريات.

ثانيا. تبويب التدقيق من حيث مدى الفحص: نميز بين:

أ. **التدقيق التفصيلي:** وهو التدقيق الذي كان سائدا في بداية عهد المهنة، وفيه يقوم المدقق بفحص جميع القيود والدفاتر والسجلات والمستندات، للتأكد من أن جميع العمليات مقيدة بانتظام، وأنها صحيحة، كما أنها خالية من الأخطاء أو الغش أو التلاعب، ولذلك يتناسب هذا التدقيق مع المنشآت الصغيرة، ولا يناسب المنشآت الكبيرة، لأنه سيؤدي إلى زيادة أعباء التدقيق، فضلا عن تعارضه مع عاملي الوقت والتكلفة الذي يحرص المدقق على مراعاتها.

ب. **التدقيق الاختباري:** وهو التدقيق الذي يعتمد على إقناع المدقق بصحة وسلامة نظام الرقابة الداخلية، ويتم هذا التدقيق باتباع المدقق إحدى الأساليب التالية:

- التقدير الشخصي (العينات الحكمية)؛
- علم الإحصاء (العينات الإحصائية)

واتباع المدقق لإحدى الأساليب يعتمد على الخبرة، ومدى إلمام المدقق بالمفاهيم الإحصائية، مثل المجتمع والعينة، الوسط الحسابي، التشتت، التوزيع الطبيعي، وكذلك طرق اختيار العينات الإحصائية ...الخ. ولذلك يعتبر التدقيق الاختباري هو الأساس السائد للعمل الميداني، إلا أن التدقيق التفصيلي يمثل الاستثناء لذلك الأساس.

ثالثا. تبويب التدقيق من حيث مدى التوقيت: يمكن أن نميز بين:

أ. **التدقيق النهائي:** يكون بعد نهاية الدورة المالية للمنشآت، أي بعد إقفال جميع القوائم المالية وقيود التسوية، وتأتي هذه المراجعة بعد ضمان عدم وقوع أي تعديل على القوائم المالية في أرصدة عناصرها.

ب. **التدقيق المستمر:** هي تلك المراجعة التي تكون على مدار السنة المالية، ويقوم بها بصفة عامة المراجع الداخلي.

رابعا. تبويب التدقيق من حيث الإلزام: أي من حيث الإلزام القانوني فإننا نميز بين:
أ. **التدقيق الإلزامي:** يلزمه القانون، وذلك حسب نص المادة 715 مكرر 4 من ق.ت.ج، والتي تنص في فقرتها الأولى على ما يلي: "تعين الجمعية العامة للمساهمين مندوبا للحسابات أو أكثر، لمدة ثلاث سنوات، تختارهم من بين المهنيين المسجلين على جدول المصف الوطني أو الغرفة الوطنية". وهنا يمكن القول أن هذا الإلزام موجه إلى الشركات المساهمة (الشركات ذات الأسهم)؛

ب. **التدقيق غير الإلزامي (الاختياري):** إختياري من طرف المؤسسة، أي هي من تطلبه، وقد يكون كامل أو جزئي، وتلجأ إليه المؤسسات بهدف زيادة ثقة بين الأطراف ذات الصلة بالقوائم المالية.

خامسا. تبويب التدقيق من حيث الاستقلال: يقسم التدقيق حسب هذا المعيار إلى:
أ. **التدقيق الداخلي:** يقوم به المراجع الداخلي أو ما يعرف بالمدقق الداخلي، وهو موظف ضمن الشركة، ويجب أن يقدم معلومات مستمرة عن مدى دقة أنظمة الرقابة الداخلية، والكيفية التي يتم بها تنفيذ المهام داخل كل وظيفة أو قسم من أقسام المنشأة، والتطرق إلى الكيفية التي يعمل بها النظام المحاسبي.

ويهدف التدقيق الداخلي إلى متابعة تنفيذ الخطط المسطرة والسياسات المرسومة وتقييمها، والتأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية والمعلومات المالية وتحليلها، مراجعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

تقوم الشركات بتعيين مدقق حسابات داخلي يقوم بمراجعة أعمال المحاسبين والتأكد من التزامهم بالمعايير المحاسبية المقبولة وأن المعلومات النهائية صحيحة.

ب. **التدقيق الخارجي:** يقوم به المدقق الخارجي المستقل، ويفحص القوائم المالية والسجلات المحاسبية، بهدف إعطاء رأي فني محايد عن مدى عدالة القوائم المالية والحسابات، والتزام المؤسسات بمعايير المحاسبة المطبقة في بلادنا مثل المبادئ المطبقة في النظام المحاسبي المالي (Le système comptable financier: SCF) أو المبادئ التي جاءت بها معايير التقارير المالية الدولية (International Financial Reporting Standards: IFRS).

يقوم مدقق الحسابات الخارجي بوضع خطة لتدقيق المعلومات المالية، بحيث يختار عينة ممثلة للمجتمع محل الدراسة ويقوم بفحصها للتأكد من مطابقتها لمعيار محاسبي محدد يحكمها، وحين يحصل المدقق على قناعة كافية بأن نسبة الخطأ في العينة ضئيلة وغير مادية (ليست كبيرة المبلغ أو لا تؤثر على متخذ القرار)، فإنه يعطي رأيا يفيد مصادقته على أن تلك المعلومات المالية صحيحة.

6. الفرق بين المدقق والمراجع:

الكثير يتساءل هل المراجع هو المدقق نفسه، أم أن هناك اختلاف بين الأدوار، وفي الحقيقة المراجع هو مرتبة أعلى من المدقق، بحيث يعمل المراجع على مراجعة التقارير التي يصدرها المدقق، والتأكد من أنها خالية من الأخطاء، أما المدقق يقدم التقارير والمعلومات على درجة عالية من أي أخطاء جوهرية.

7. الفرق بين التدقيق المالي والمحاسبي:

يصعب التمييز بين التدقيق المالي والمحاسبي عند الكثير من أصحاب الأعمال، حيث يصعب عليهم تحديد ما تحتاجه مؤسساتهم بالضبط، والفرق يكمن في:

1.7. التدقيق المحاسبي:

هو قيام المدقق بمتابعة كافة الأمور التي تحدث داخل المؤسسة، ومدى التزام المؤسسة بكافة القوانين التشريعية التي يتم وضعها من خلال الهيئة التابعة لها، حيث أن المؤسسة التي تقوم بالتخلف عن كافة تلك الالتزامات تتعرض إلى المساءلة القانونية بشكل كبير، وهذا ما يكون مسؤول عنه التدقيق المحاسبي، فمثلا في الجانب المحاسبي ضرورة تقديم الشركة لخمس قوائم مالية لكل دورة مالية، وفي الجانب الجبائي مثلا ضرورة تطبيق معدل الرسم على القيمة المضافة بمعدل 19% على العمليات العادية.

2.7. التدقيق المالي:

أما عن التدقيق المالي فيكون شامل لكافة الحسابات المالية والمعاملات التي قامت بها المؤسسة، ويركز التدقيق المالي على التحقق من كافة السجلات والقوائم المالية والبيانات الحسابية التي تم القيام بها من قبل المؤسسة داخل السجلات والقوائم المالية الخاصة بها.

محاضرة موجهة لطلبة السنة الثالثة محاسبة ومراجعة فيفري 2024، الدكتور صراوي مراد

عن أستاذ المقياس:
الدكتور صـــراوي مـــراد